

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادمة السادسة عشرة

أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2011

ASSEMBLY/AU/8 (XVI)

الأصل: إنجليزي

تقرير رئيس لجنة العشرة لإصلاح الأمم المتحدة

أولاً - مقدمة:

1. يُقدم هذا التقرير كجزء من جدول أعمال الدورة العادلة السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في أديس أبابا يومي 30 و 31 يناير 2011. وتتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، خلال دورته العادلة الخامسة عشرة المنعقدة في كمبالا، أوغندا في 27 يوليو 2010، أكد مجدداً، في مقرره ASSEMBLY/AU/DEC.309(XV) إيزولويني وإعلان سرت حول إصلاح مجلس الأمن، وكلف لجنة العشرة من رؤساء الدول بتكييف جهودها الرامية إلى الدفاع عن الموقف الأفريقي الموحد، والترويج له وشن حملة لصالحه حتى تتحقق أفريقيا أهدافها. و عملاً بالمقرر المذكور، قامت لجنة العشرة لإصلاح مجلس الأمن بتكييف تبادلاتها في إطار المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية حول مسألة التمثيل العادل لدى مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وكذلك حول مسائل أخرى ذات صلة بمجلس الأمن.

2. يعرض التقرير الحالي التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة في إطار إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة منذ تقديم التقرير الأخير للجنة في يوليو 2010.

ثانياً - التطورات الأخيرة:

ألف - الاجتماع العام غير الرسمي، المنعقد في 21 أكتوبر 2010، حول المفاوضات الحكومية المشتركة لإصلاح مجلس الأمن:

3. دعا إلى عقد هذا الاجتماع رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد جوزيف ديبس، وذلك وفقاً لمقرر الجمعية 568/64 الصادر في 13 سبتمبر 2010، واستجابة للنداءات التي

ووجهها عدد كبير من قادة العالم خلال المناقشات التي دارت في الجمعية العامة في 2010، طالبين من الدول الأعضاء دفع عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام بشكل حاسم. وحسب رسالته المؤرخة 18 سبتمبر 2010، يرمي هذا الاجتماع إلى سبر رأي الدول الأعضاء في هذا التقويض. وقبل انعقاد الاجتماع العام غير الرسمي للجمعية العامة، جدد رئيس الجمعية ولادة السفير زهير تانين بصفته رئيسا للمفاوضات الحكومية المشتركة.

4. عند تناوله الكلمة باسم **المجموعة الأفريقية**، أكدت سيراليون مجددا الموقف الأفريقي من النسخة الثانية المنقحة (تعديل 2) لنص المفاوضات باعتبارها وثيقة صادرة عن الجولة الخامسة. وأشارت إلى أن من الضرورة، قبل كل شيء، التفاهم حول مبادئ وشروط المفاوضات قبل توحيد النصوص. وفي الرسالة التي وجهها إلى الميسّر في 1 سبتمبر باسم المجموعة الأفريقية، صرح منسق لجنة الممثلي الدائمين العشرة بأن من السابق لأوانه تقديم نصوص إضافية ملحقة بوثيقة الميسّر المنقحة الثانية (تعديل 2) على أن تشكل الوثيقة النهائية للجولة الخامسة، حيث إنه لا يمكن القول حقيقة بأن هذه الوثيقة تمثل حصيلة حل وسط متفاوض عليه حسب عملية مطابقة تماماً للمقررين 62/557 و 63/565.

5. أما الدول الأعضاء الأخرى، فقد أكدت مجدداً من حيث الجوهر، مواقفها السابقة: تقترح المملكة المتحدة وفرنسا نهجاً وسطاً ينص على توسيع للفتئين لكن دون حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، لا قبل نهاية فترة مراجعة على الأقل؛ بينما اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل التوافق النهج الوسط لكن دون توضيح المتغيرات التي تميز موقفها.

6. اختتم رئيس الجمعية العامة الاجتماع مصرياً بأن الوثيقة المنقحة الثانية (تعديل 2) لنص المفاوضات ستكون بمثابة محرك للمضي قدماً بالعملية. وطلب من الميسّر

مواصلة العمل من خلال إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة ، لتمكين النص من التطور بشكل متوازن وشامل، وأعرب عن افتتاحه بأن النقاش المشترك المقرر إجراؤه في 11 نوفمبر 2010، في إطار الاجتماع غير الرسمي للجمعية العامة، سيتيح للدول الأعضاء فرصة إثراز نقدم في المفاوضات الحكومية المشتركة. كما ذكر الدول الأعضاء بأن مسؤولية دفع العملية إلى الأمام تقع على عاتقها، وحيث جميع أصحاب المصلحة على التفكير في مواقفهم وإجراء مشاورات للتوصل إلى تحديد طريق المضي قدما.

باء- الاجتماعات والمشاورات التي عقدها لجنة العشرة في نيويورك مع أصحاب

المصلحة الآخرين:

7. مراعاة للوضع الذي ساد قبل وخلال النقاش المشترك الرسمي الذي أجرى في 11 نوفمبر 2010 في الجمعية العامة، ونظراً للحاجة الملحة إلى المضي قدماً بال موقف الأفريقي المشترك حول إصلاح مجلس الأمن، أجرى ممثلو لجنة العشرة في نيويورك مشاورات مع بعض مجموعات المصالح الرئيسية ومع ميسّر المفاوضات الحكومية المشتركة، السفير زهير تانين، من أجل التعرف على رأيهم حول طريق المضي قدماً، وتلقي المعلومات ذات الصلة حول موافق هؤلاء وأولئك.

المشاورات مع الأعضاء الدائمين الخمسة لمجلس الأمن:

8. مشاورات مع الأعضاء الدائمين الخمسة- توصلت لجنة العشرة إلى تبادل وجهات النظر مع أربعة من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وتحديداً: الصين واتحاد روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. فلم تكن المملكة المتحدة جاهزة نظراً لعبء العمل الذي كانت تفرضه عليها صفتها كرئيس لمجلس الأمن لشهر

نوفمبر. غير أنه يعتقد أن موقفها مماثل لموقف فرنسا. أما وجهات نظر بقية الأعضاء

ال دائمين فهي كالتالي:

9. المشاورات مع الصين: تعلق الصين أهمية بالغة على الموقف الأفريقي المشترك؛ وترى أن في حوزة أفريقيا مفتاح إصلاح مجلس الأمن. غير أنها أعربت عن تخوفاتها مما يبدو كانشقاق في صفوف المجموعة الأفريقية حول توافق إيزولفيني وإعلان سرت، وحضرت من أي انشقاق أو انقسام في المجموعة الأفريقية، مصرحة بأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى نتائج عكسية ومضرة لمصالح الإقليم. كما أشارت الصين إلى أن الوحدة عامل رئيسي بالنسبة لمصالح أفريقيا حيث إن القارة ستخسر أكثر من الآخرين. وأكدت أن على المفاوضات أن تسعى إلى تحقيق فوائد متبادلة.

10. المشاورات مع روسيا إن روسيا، بالرغم من تأييدها لحق أفريقيا في أن تكون ممثلة في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تود أن تعرف الشكل الذي سيتم به هذا التمثيل، وهل سيكون على أساس وطني أو إقليمي. وفي حالة التمثيل الوطني، لابد من ذكر اسمي الدولتين اللتين ستمثلان القارة قبل أن يخصص لها المقعدان. وإذا كان الطلب يرتكز على تمثيل إقليمي، فلماذا إذا المطالبة بمقعدين بدلاً من مقعد واحد للإقليم؟ ما لم يتعلق الأمر باعتماد مقاربة إقليمية فرعية في توزيع المقاعد. ومن ناحية أخرى، أبدت روسيا تخوفها من أن مسألة التمثيل الإقليمي قد تؤدي حتماً إلى إدخال تعديل على الميثاق، ويمكنها أيضاً أن تطرح مشاكل بالنسبة للأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن الذين قد يضطرون بسبب هذا النمط من التمثيل، إلى التخلي عن مقعدهم في مجلس الأمن لصالح تمثيل مستقبلي للاتحاد الأوروبي. وتود روسيا أيضاً أن تعرف هل إن الموقف الأفريقي الموحد ينطوي على شرط التناوب.

11. المشاورات مع الولايات المتحدة الأمريكية: تعرّض الولايات المتحدة صراحة على منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد بمن فيهم الأعضاء الأفريقيون، ولا تساند إلغاءه أو فرض قيود عليه. وتود إنشاء مقاعد دائمة جديدة لا تحظى بحق الفيتو. كما ترى أن التمثيل ينبغي أن يكون له طابع وطني.

12. المشاورات مع فرنسا: تم التأكيد من جديد، خلال هذا اللقاء، على أن الرئيس الفرنسي أبدى اهتمامه الكبير بإصلاح مجلس الأمن، وأن فرنسا، مثلها مثل المملكة المتحدة، صادقة ومتمسكة بعملية الإصلاح. وأعرب الممثل الدائم لفرنسا عن وجهة نظره المتمثلة في أن موقف أفريقيا يعتبر في الخارج موقفاً معرقاً رغم أن بعض الدول الأفريقية يبدو، في نظره أنها تتبنى نهجاً مخالفًا لذلك. وطلب معرفة جوهر الموقف الأفريقي فيما يتعلق على وجه الخصوص بمسألة تخصيص المقاعد، ومعرفة ما إذا كان ذلك سيتم على أساس دائم أو على أساس التناوب. وأشار إلى أن لفرنسا والمملكة المتحدة وجهات نظر متشابهة وتعتقدان أنه ينبغي لأفريقيا أن تكون ممثلاً في المجلس ضمن فئة الأعضاء الدائمين، غير أنه من الحكمة ألا يخصص حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، وأنه ينبغي قبل كل شيء التركيز على الانضمام إلى فئة الأعضاء الدائمين. ويشارط أعضاء مجموعة الأربعة هذا الموقف. وتساند فرنسا توحيد نصوص التفاوض، معتبرة أنه، من الناحية السياسية، عندما تبدأ المفاوضات بالإعلان عن مبادئ فإن الطول الوسط تصبح صعبة التحقيق. وعليه، فإن كل فكرة تصدر عن أفريقيا وتسمح بتقدم العملية، ينبغي الترحيب بها. غير أنه يُخشى أنه إذا لم تتقدم العملية حتى الدورة السادسة والستين، فإن المفاوضات يمكنها أن تدرج في طي النسيان. وعلاوة على ذلك، يمكن للمفاوضات أن تستدعي في مرحلة من مراحلها

مشاركة على أعلى المستويات السياسية، على مستوى العاصم. وفي الختام أشار المتحدثون إلينا. إلى أنه يبدو أن البلدان تمثل أكثر فأكثر نحو النهج الوسط.

المشاورات مع الوسيط سعادة السفير زهير طنين:

13. أجرى الممثلون الدائمون في (C-10) في نيويورك مشاورات مع الوسيط لطلب توضيحات حول العملية والخيارات المتعلقة بتحليل البيانات الواردة في النص، والموافق المطروحة على الطاولة، وكذلك حول النهج الذي ينبغي إتباعه في المفاوضات.

14. في ردّه، أفادنا الوسيط بما يلي:

أولاً، أن العملية توجد في مرحلة صعبة بسبب مشكلتين متراحبتين فيما بينهما: الإرادة السياسية، وضرورة طرح جميع المواقف على الطاولة في صيغة قابلة للتفاوض عليها. وينبغي معالجة هاتين المشكلتين في نفس الوقت إذا أردنا التوصل إلى نتيجة مستدامة. ومن هنا، يتحتم على مختلف العواصم أن تتخذ بصفة عاجلة القرارات اللازمة لتقديم العملية.

ثانياً، أن الجمع بين كل المواقف بصرف النظر عما بينها من فروق، ينبغي أن يشكل بالطبع قاعدة للمفاوضات، غير أن هذا التجميع ينطوي على عدة تداخلات ويتسم بالكثير من التكرار. ولهذا لا يمكن استعمال النص كوثيقة عمل للتفاوض. ومن الضروري إذا أن تقوم الدول الأعضاء بتعديل النص ليس فقط من حيث الجوهر ولكن من حيث الصياغة وحدها بغية التوصل إلى نص مختصر للتفاوض يتمثل في

نص معدل ثالث (تعديل 3)، لأن المفاوضات لا يمكن أن تبدأ على أساس نص غير مناسب.

ثالثاً، أن النص لا يزال مفتوحاً لتلقي تعديلات للموافق المعتبر عنها أو حتى لتقديم مقترنات جديدة. وهكذا، فإن المجموعة 69 L عرضت موقفاً تضمنه النص المعدل (تعديل 2) المؤرخ في سبتمبر 2010.

أخيراً، أن أفريقيا ينتظر منها أن تلعب دوراً كبيراً مقارنة بالمناطق الأخرى، وأن تخوض رهاناً عظيماً في هذه المفاوضات.

المشاورات مع الناطق باسم مجموعة 69 L الممثل الدائم لجامايكا:

15. إن هذا اللقاء الذي جاء نتيجة لبيان جامايكا الذي قدمته خلال اجتماع 11 نوفمبر نيابة عن المجموعة المعروفة باسم مجموعة 69 L، كان الهدف منه الحصول على توضيحات حول موقف هذه المجموعة ومعرفة موقع موقفها بالنسبة لموقف مجموعة الكاريبي، نظراً لأن المجموعة الأفريقية ظلت تعتبر مجموعة الكاريبي حليفة لها تدافع عن نفس موقف بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما أن الغاية من هذا اللقاء هو التوصل إلى معرفة أفضل لمصالح مجموعة 69 L في عملية التفاوض وأثرها على مستوى انسجام مجموعة الكاريبي، في وقت يبدو فيه أن المجموعة تتطور من مرحلة تنسيق المسائل الإجرائية إلى مرحلة معالجة المسائل الجوهرية. وقد أطلقت هذه التسمية على هذه المجموعة نسبة لمشروع قرار 69 L بتاريخ سبتمبر 2007، يعتبر عاملً أساسياً لانتقال العملية من مرحلة مجموعة العمل المفتوحة العضوية إلى مرحلة المفاوضات فيما بين الحكومات. وكانت هذه المجموعة مؤلفة آنذاك من بلدان أمريكا

اللاتينية والكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادى، ولكن تشكيلتها الحقيقة ليست معروفة جيداً.

16. أكد الممثل الدائم لجامايكا على أن موقف مجموعة الكاريبي يتشابه مع الموقف الأساسي للمجموعة الأفريقية حول حق النقض (الفيتو) وحول توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، من أجل رفع العدد الإجمالي إلى 26 عضواً مع مقعددين دائمين لأفريقيا. وتقترح مجموعة الكاريبي مقعداً تناوبياً من فئة الأعضاء غير الدائمين، لكل من أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي وآسيا، وأن يكون اللجوء إلى حق النقض محدوداً ولا ينطبق على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والمسائل المتعلقة بالإبادة الجماعية، أو بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وأضافت أن المجموعة تدافع أيضاً عن حق أفريقيا لشغل مقعددين دائمين في مجلس الأمن.

17. فيما يتعلق بتشكيله وموقف مجموعة 69. L. فإن ممثل الدائم لجامايكا، الناطق باسم هذه المجموعة، بعد أن أكد التطور التاريخي للمجموعة، كشف عن أن الهند كانت قد عينت في وقت سابق لقيادة هذه المجموعة، وأن المجموعة كانت تعارض كلياً النهج الوسط وكل نهج وسط آخر لأنها ترى أن مثل هذا الموقف من شأنه أن يؤدي إلى خلق الالتباس. وأوضح أن المجموعة التزمت الصمت بشأن مسألة الفيتو وذلك لتفادي المواجهات وأنها تؤيد فكرة مراجعة منتظمة للأمم المتحدة للتأكد من أن المنظمة ما زالت تعكس الواقع الدولي.

المشاورات مع رئيس الجمعية العامة سعادة السيد جوزيف داس:

18. حرصا منه على التوصل إلى تقدم حاسم في عملية إصلاح مجلس الأمن، وهو ما تقوم به الجمعية العامة منذ 18 شهرا، نظم رئيس الجمعية العامة في 6 ديسمبر 2010، لقاء على انفراد مع الممثل الدائم لسيراليون، منسق الممثلين الدائمين لمجموعة C10 في نيويورك. تناولت المحادثات أساسا ضرورة إعطاء دفع قوي للإرادة السياسية الضرورية لتقدم عملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، أكد، من بين أمور أخرى، على أن لأفريقيا، في نظره، مصلحة كبيرة في إصلاح مجلس الأمن وأنه يتعين عليها، وبالتالي، إبداء اهتمام خاص بتقدم العملية. وأبدى رغبته في معرفة ما هي الإرادة السياسية لأفريقيا إزاء عملية إصلاح مجلس الأمن. وكانت اللحظة البارزة لهذا الاجتماع عندما أعلن الرئيس عن نيته المشاركة في قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في أديس أبابا يومي 30 و 31 يناير 2011، بدعوة من رئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة الدكتور بينجو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي. وأعرب عن أمله في أن يعقد على هامش القمة اجتماعا ثنائيا مع منسق لجنة رؤساء الدول العشرة حول إصلاح مجلس الأمن، فخامة الدكتور إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون.

ج.المناقشات المشتركة للجمعية العامة حول التقرير السنوي لمجلس الأمن، وإصلاح مجلس الأمن، وسائل أخرى ذات صلة بالمجلس، 11 و 12 نوفمبر 2010:

19. أطلق المناقشات رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد جوزيف داس. واعتبر أن بحث التقرير السنوي لمجلس الأمن في إطار مناقشات مشتركة يتتيح فرصة هامة لتبادل

وجهات النظر بين المجلس والجمعية، وبالتالي، فرصة جديدة للتفكير حول تعزيز التعاون بين الجهازين، بغية التأكيد من أنهما قادران على النهوض بقيم منظمة الأمم المتحدة. شاهدنا خلال السنوات الماضية بروز شفافية أكبر في المجلس، وينبغي أن يتواصل هذا الجهد. اعتبر رئيس الجمعية العامة أنه من الضروري تعزيز أوجه التقارب الموجود وتجاوز الاختلافات بغية تحقيق نتائج ملموسة. لهذا الغرض، طلب من الميسّر موافقة العمل على النص المنبثق عن المراجعة الثانية من خلال إجراء مشاورات مفتوحة. وذكر الدول الأعضاء أن الحل بالنسبة لعملية الإصلاح هو بين أيديها وأنه يتعين عليها أن تتحلى بالمرونة وإرادة التوافق والاحترام المتبادل في جو شامل تسوده الشفافية.

20. اعترفت أغلبية الدول الأعضاء الخمسون (50) التي تناولت الكلمة خلال المناقشات، أنه يجب على المجلس أن يكون أكثر ديمقراطية وتمثيلاً لسياق يتسم بعولمة سريعة حيث انتقلت مراكز السلطة السياسية والاقتصادية بشكل مثير للعجب خلال الرابع الأخير من القرن. تبقى مواقف الدول الأعضاء إزاء طبيعة إصلاح المجلس المراد من تبنيه، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان التي من المقرر أن تتضم إلى مجلس الأمن الموسع.

21. قدمت المملكة المتحدة، التي كانت تتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر نوفمبر، التقرير المتضمن في الوثيقة A/65/2 الذي يبرز أن المجلس عمل خلال السنة الماضية على إيجاد حلول لبعض تطلعات واهتمامات المجتمع الدولي، لاسيما فيما يتعلق بتحسين شفافيته وطرق عمله. إن الاجتماعات المنتظمة التي تم عقدها بين مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك الجلسات الإعلامية المنتظمة التي عقدها المجلس

طوال السنة، ساهمت أيضاً في زيادة هذه الشفافية. وقد راعى المجلس العديد من وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء بخصوص أساليب عمله.

22. أكدت سيراليون، مجدداً باسم المجموعة الأفريقية، على طلبات أفريقيا المتعلقة بتوسيع المجلس في الفئتين، الدائمة منها وغير الدائمة، ومنح أفريقيا مقدعين دائمين على الأقل مع جميع الصلاحيات والامتيازات المتصلة بهما، بما في ذلك حق الفيتو، إذا ما تم الاحتفاظ به، وخمسة مقاعد غير دائمة، مثلما نص عليه اتفاق إيزلويوني وإعلان سرت، إذ يعود إلى الاتحاد الأفريقي اختيار مرشحيه. علاوة على ذلك، أبرزت المجموعة الأفريقية ضرورة القيام بإصلاح المجلس بشكل شامل يسمح بزيادة فعالية وأداء الأمم المتحدة في الاضطلاع بالدور الرئيسي المنوط بها والمنتسب في حفظ السلام والأمن الدوليين. كما ذكرت بضرورة تحديد هيكل وتصور، من أجل مواصلة المفاوضات الحكومية المشتركة.

23. طلب الاتحاد الروسي تعزيز فعالية المجلس من خلال تعزيز التمثيل فيه. وأضاف أن ذلك لا يمكن أن يكون له أثر سلبي على عمل هذا الجهاز. وإذا أكدت فرنسا مجدداً على دعمها لحل فوري، كانت على دراية بجميع المواقف المدعاة من قبل الدول الأعضاء وبكون مختلف الاختيارات في مجال الإصلاح واضحة: إما تحقيق تقدم سريع وإما تباطؤ النقاش الأمر الذي قد يؤدي إلى "الموت الجميل" لإصلاح المجلس على حساب جميع الأطراف المعنية. بالإضافة إلى هذا، أبرزت فرنسا، على غرار كل الأطراف الأخرى، أنه من الضروري أن يكون نص المفاوضات أقصر وعملياً بقدر أكبر وأن يتم إبداء الالتزام إزاء الإصلاح قبل نهاية 2010. تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بأن توسيع المجلس في الفئتين يجب أن يكون بسيطاً وأنه يجب أن يقوم على أساس المعيار الوطني وأن حق الفيتو لا يجب منحه للأعضاء الدائمين

الجدد. أعربت المملكة المتحدة، على غرار فرنسا، عن تأييدها لتمثيل أفريقيا ومجموعة الـ4 في فئة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن لكن دون منحها حق الفيتو.

24. أبرزت جمایکا التي تدخلت للمرة الأولى نيابة عن مجموعة L.69، أن الجهود الرامية إلى تحسين طرق العمل وزيادة الشفافية في مجلس الأمن هامة بالفعل غير أنه لا يجب أن يحل ذلك محل التغيير الشامل الضروري في تشكيلة المجلس حتى يعكس بشكل أفضل واقع العالم المعاصر. كما أعربت عنأملها في أن يتم التوصل من خلال المحادثات والمفاوضات إلى اختصار نص المفاوضات وجعله أكثر مرونة. دعمت المجموعة توسيع المجلس على مستوى الفئتين الدائمة وغير الدائمة. يتعين اختيار الأعضاء الدائمين الجدد على أساس المعايير المحددة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وتدعى مجموعة L.69 فكرة توسيع المجلس في حدود 25 عضواً. ورأىت المجموعة أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون عملية مستمرة وأوضحت أنها تساند تقييم المجلس بعد فترة خمسة عشر عاماً.

25. أظهرت وفود عديدة عدم اتفاقها على إنشاء "فئة جديدة" من أعضاء المجلس حسب ترتيب وسط اقتراحته كل من المملكة المتحدة وفرنسا. وترى بعض الدول الأعضاء أن التقدم في المفاوضات الذي سيسمح بإيجاد حل للاختلافات الموجودة بين شتي الوفود ينبغي بحثه من وراء نص التفاوض. وبهذا الاعتبار تدعو هذه الوفود إلى نوخي المزيد من المرونة السياسية للتوصل إلى توافق الآراء.

26. كررت مجموعة الوحدة من أجل التوافق التي تقودها إيطاليا والتي تشمل أيضاً كلاً من إسبانيا والأرجنتين وجمهورية كوريا وكولومبيا النهج الوسط. وأن هذا المقترن الذي يستند فقط إلى توسيع فئة الدول غير الأعضاء، تم تقديمها لأول مرة في 2005؛ ومنذ ذلك الحين ورد في صيغ مختلفة فيما يتعلق بالحجم ومدة الولاية ومعيار التنفيذ.

د - تبادل الآراء في إطار الجولة السادسة للمفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن، الذي جرى في اليومين 14 و 15 ديسمبر 2010:

27. ساندت عدة وفود فكرة ترشيد نص التفاوض في نسخته الثانية بغية إيجازه وتنقيته من التكرار والتدخل لإعداد وثيقة تفاوض مخففة وفقاً لمحتوى خطاب الميسّر المؤرخ في 24 نوفمبر 2010. ورأة وفود أخرى ضرورة مساندة خيار آخر يتمثل في إعداد نص تفاوض يكون وجيزاً ويكون عبارة عن خلاصة ترمي إلى الحد من الخلافات.

28. أشارت سيراليون، باسم المجموعة الأفريقية، بعد أن كررت الموقف الأفريقي الموحد على نحو ما ورد في توافق إيزولويني وإعلان سرت، أن موقف أفريقيا قد ورد في النص بشكل واضح وموجز وحال من التداخل ومن التكرار، وينبغي وبالتالي لا ينظر إليه على أنه مسؤول عن أوجه التكرار والتضخم والاكتظاظ الذي يجعل من النص نصاً مكتظاً وغير قابل للاستغلال. وأعربت سيراليون أيضاً عن خشيتها من أن يكون الحرص على تنظيم النص من حيث تحديد أوجه التماثل والتقارب والاختلاف ليس هو السبب الوحيد الذي يستند إليه المقترح الرامي إلى تلخيص المقترنات الواردة في نص الميسّر وذلك لأن الميسّر يشجع الدول الأعضاء على عرض نصوص ملموسة وعلى دمج خطوط وصل النصوص الإضافية، بل وعلى اقتراح خطوط وصل جديدة بغض النظر عن الفروق الواردة في مختلف المواقف وعن الروابط الموجودة بين مختلف أبواب التفاوض؛ وحتى إذا لم تكن هذه النصوص الإضافية نتيجة للمشاورات أو المفاوضات أو نتيجة لأي اتفاق يتم في الجولة الخامسة من المفاوضات. وبالتالي فإن أفريقيا تتمسك بتحفظاتها إزاء أي محاولة تهدف إلى دمج النصوص أو إعادة ترتيبها في هذه المرحلة، وتفضل، كما تمت الإشارة إليها في المدخلات السابقة، أن يتم الاتفاق على المبادئ والمسائل الجوهرية للمواضيع الخمسة للتفاوض كمرحلة

أولي للسعي إلى إيجاد توافق وأن يتم الاحتفاظ بموقفها سالماً في الوقت الحالي على نحو ما ورد في نص التفاوض.

29. أعربت جاميكا باسم مجموعة 69.1 عن مساندتها لتوسيع عدد الدول في الفئتين الدائمة وغير الدائمة من مجلس الأمن بحيث يرتفع العدد الإجمالي من الأعضاء من 18 حالياً إلى 25 أو 26 ويرتفع عدد الدول الدائمة العضوية من 5 إلى 11 على أن تكون مزودة بكافة الصلاحيات وجميع الامتيازات، بما في ذلك حق النقض؛ وسيمنح مقعدان دائمان لأفريقيا واثنان لآسيا ومقداد واحد لإقليم أمريكا اللاتينية والカリبي ومقداد واحد لمجموعة غرب أوروبا والدول الأعضاء الأخرى. كما تساند جاميكا توسيع فئة الدول غير الدائمة لترتفع من 10 إلى 14 و 15 دولة، ومقداد واحد إضافي في هذه الفئة يمنح لآسيا ومقداد لشرق أوروبا ومقداد لأمريكا اللاتينية والكريبي. بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ستتم مشاركتها على أساس التناوب، ومقددين غير دائمين لأفريقيا. وإضافة إلى ذلك، طلبت مجموعة 69 إعداد نص خفيف يشتمل على صفحتين كحد أقصى. وطلبت تقويض الميسّر بصياغة النص قبل حلول يناير 2011.

30. أعلنت الصين أنها تساند توسيع كلتا الفئتين من الأعضاء في المجلس واقتصرت نظرة عامة لمختلف المواقف. وفي هذا الصدد، دعت الصين الدول التي ظلت صامتة حتى الآن إلى إبداء وجهة نظرها بهدف الحد من الخيارات ووضع جدول زمني للمفاوضات. وأعربت فرنسا عن مساندتها دخول مجموعة الأربعة كممثلاً لأفريقيا والبلدان العربية في كلتا الفئتين من الأعضاء الدائمين في المجلس. وطلبت إعداد نص قصير يسهل المفاوضات. ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن مجلس الأمن ينبغي إصلاحه ليعكس الحقائق الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين؛ ولكنها تؤيد

توسيعاً معتدلاً في كل من الفئة الدائمة والفئة غير الدائمة ، شريطة أن يتم قبول الدول الأعضاء الجدد على أساس المعيار الوطني، وأن تكون لها القدرة والرغبة في الإسهام في السلم والأمن الدوليين، وأن لا يكون سجلها سلبياً في مجال حقوق الإنسان. وأعلن الاتحاد الروسي أنه ينتظر بفارغ الصبر إيجاد حل لهذه المسألة قبل نهاية 2011 وأنه يتبعن على الدول الأعضاء التوصل إلى اتفاق حول صيغة توسيع المجلس. وصرحت المملكة المتحدة من جانبها أنها تتفق مع النداء الموجه لصالح نص خفيف، ولكنها حذرت من مخاطر تغيير جوهري وترى أن أي تعديل للنص يجب أن توافق عليه الدول الأعضاء وأنه ينبغي التأكيد على مجالات التقارب والاختلاف.

31. ساند كل من الهند والبرازيل إعلان مجموعة الـ 69 وأعربتا عن دعمهما لتوسيع سواء في الفئة الدائمة أو الفئة غير الدائمة وساندتا فكرة مساواة الأعضاء الدائمين الجدد في الحقوق والواجبات مع الأعضاء الحاليين كما طلبتا من الميسّر إعداد نص أقصر قبل حلول منتصف يناير 2011. وأوضحتا أن النص يجب أن يعكس المواقف التي لم تتعرض عليها الدول الأعضاء. وعلى غرار مجموعة الـ 69، تقترح الهند مقعدتين دائمتين لأفريقيا واثنتين لآسيا ومقدعاً واحداً لإقليم أمريكا اللاتينية والカリبي ومقدعاً واحداً لغرب أوروبا والدول الأخرى. وأكدت ألمانيا، هي الأخرى على التعجيل بالإصلاح. وتقترح تلخيص النص واقتصاره على صفحتين أو ثلاث ومراعاته لكافة المواقف وإيداع الخلاصة عنه قبل نهاية ديسمبر 2010. أما اليابان فقد احتفظت بموقفها كما ورد في مقترن أعضاء مجموعة الـ 4 وانضمت إلى الأعضاء الثلاثة الآخرين لمجموعة 4 ليطلب من الميسّر إنتاج نص أقصر يشتمل على ثلات (3) صفحات فقط قبل نهاية يناير 2011.

32. وأكد أعضاء مجموعة الوحدة من أجل التوافق بقيادة كل من إيطاليا وأسبانيا وباكستان أن هذه المجموعة برهنت على روح المصالحة والمرؤنة سواء فيما يتعلق بالمبادئ أو بالنص، مما يعني تطوراً في الموقف بالنسبة لما كان موقف مجموعتهم في 2005. في سياق مشروع النص، أوضحت باكستان أنها قامت، مع المكسيك وكندا، بدمج فقراتهما كما يظهر ذلك في الفقرة 5.4 من نص المفاوضات. فيما يتعلق بالمضمون، شددت باكستان على ضرورة إصلاح مجلس الأمن لتصحيح الظلم التاريخي الذي تعاني منه أفريقيا، مشيرة إلى أن الموقف الأفريقي الموحد كان نتيجة توافق إقليمي تم تقديمها باسم الإقليم ولا ينبغي الخلط بينه وبين سعي دولة عضو للحصول على العضوية الدائمة. وشددت على أن الاتحاد الأوروبي، بعد معايدة لشبونة حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، أصبح واقعاً في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، ينبغي أن يكون وجود الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن متسقاً مع هذا الواقع ويتم بحثه وفقاً للمنظور الصحيح. وفيما يتعلق بالعملية، اعترفت باكستان بوجود التكرار والتدخل في النص، لكنها حذرت من أنه لا يمكن تحسين هذه الوثيقة الناقصة التي تحتوي على عناصر متكررة من خلال مجرد "تعديلات تتعلق بمعانٍ الكلمات وتغييرات شكلية". وينبغي للدول الأعضاء السعي لتحقيق توافق سياسي عام حول المبادئ الأساسية للإصلاح قبل التركيز على النص بشكل مبالغ فيه.

33. للمساعدة على تلخيص النص، قدمت بلجيكا وهولندا، للبحث وليس بمثابة اقتراح، نصاً نموذجياً كمثال على ما يمكن أن يكون عليه مشروع نص موحد للمفاوضات يعتمد على الفصل الرابع من النص ويتناول حجم وأساليب عمل مجلس الأمن الموسع ويكون ملخصاً في 12 صفحة. إن الفصل الرابع من هذا النص هو أقل إثارة للجدل ولكنه يحتوي على العديد من المشاكل الفنية والنصية. وقد تم إجراء هذه العملية

بصورة محايدة ولم تعكس النتيجة المواقف الوطنية لهذه البلدان. وأكدتا أن عملية التصحح انطلقت من إضافات النص (تعديل 2) دون إزالة مقترنات أي وفد بل عن طريق إلغاء الازدواجية والتدخل فقط. وأوضحتا أن العملية كانت تهدف إلى الجمع بين مختلف المواقبيع وبالتالي حددتا مبادئ واقتراحات أكثر واقعية.

34. عند تلخيص المناقشات، أكد الميسر على ضرورة التوصل إلى نص تقاويم عملي والأخذ بعين الاعتبار موافق جميع الدول الأعضاء في الاضطلاع بواجباته كرئيس، بعد صياغة اقتراحات محددة من الدول الأعضاء لإعداد نص (تعديل 3) قبل منتصف فبراير 2011. وشدد أيضا على أنه لا يزال غير منحاز بشأن المواقف ولكنه منحاز إزاء التقدم. وأضاف أنه ينبغي للدول العمل بنشاط أكبر للتوصول إلى حل يمكن أن يحظى بدعم أوسع.

الملحوظات:

35. تلقت لجنة الممثلي الدائمين العشرة في نيويورك دعما واسعا من المجموعة الإفريقية بكامل عضويتها. وكانت المجموعة قد امتنعت عن المشاركة في أي عملية لدمج النصوص ما لم يتم تحديد بعض المبادئ والمعايير والاتفاق علىها حول كل من المواقبيع. والسبب في تبني هذا النهج هو أن للوفود ومجموعات المصالح موافق مختلفة حول المواقبيع الخمسة، كما يظهر ذلك في موافقها الواردة في نص التقاويم. وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن النهج الوحيد المعقول هو التوصل أولا إلى اتفاق حول المبادئ والمعايير قبل دمج أي مقترنات أو موافق بكفاءة وفعالية. فعلى سبيل المثال، لا ترى المجموعة الإفريقية أن من المنطقي دمج الوثائق حول حق النقض وحول حجم وتوسيع فئتي مجلس الأمن، في ضوء الخلافات القائمة حول هذه القضايا.

36. إن البيان الذي قدمته جاميكا باسم مجموعة L.69، وإن كان مماثلاً للموقف الإفريقي، فإنه ينبع من خلافات حول مسألة حق النقض التي ينبغي، كما وردت في اقتراحها، أن تمتد إلى الأعضاء الدائمين الجدد ولكن مع قيود على استخدامه. وهناك مجال آخر يثير خلافات جدية بين المجموعة الأفريقية ومجموعة L.69 وهو عملية التفاوض. ففي حين اقترحت المجموعة الأفريقية الاتفاق أولاً على المبادئ، فإن مجموعة L.69 تؤيد إعادة ترتيب النص. وينطبق الأمر على المقترفات الحالية الواردة من الهند والبرازيل واليابان سواء حول مسألة حق النقض أو العملية. إن اقتراح مجموعة L.69 وبعض أعضاء مجموعة الأربعه وبعض الدول الأخرى بشأن تقليل النص إلى صفحتين (2) أو ثلات (3) صفحات وإسناد مسؤولية هذه المهمة إلى الميسر، من شأنه حرمان الدول الأعضاء من تملك العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الصعب تقليل النص إلى ثلاثة (3) صفحات فقط وبلورة التقارب حول جميع المواضيع الخمسة لنص التفاوض بصورة دقيقة دون المساس ببعض المواقف. ويتمثل أحد المواضيع التي من المرجح أن تعاني من هذه العملية في حق النقض الذي يشكل عنصراً أساسياً من الموقف الإفريقي الموحد. ويشارط معظم أعضاء المجموعة الأفريقية في نيويورك وجهة النظر هذه.

37. إذا كان من المسلم به ضرورة رفع الظلم التاريخي الذي تعاني منه القارة الأفريقية واتفاق غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضرورة توسيع المجلس سواء في فئة العضوية الدائمة أو غير الدائمة، فإنه لم يطرأ أي تغيير كبير على المواقف. ومن الواضح أن هناك اتفاقاً عاماً حول توسيع المجلس وتحسين أساليب عمله. ومع ذلك، فإن معارضة مجموعة الدول الدائمة العضوية لمنح حق النقض لا تزال شديدة

جدا. كما أنه لا تزال المسائل الخاصة بفتني العضوية والتمثيل الإقليمي مثيرة للجدل. ومن الضروري تعبئة الإرادة السياسية لضمان التقدم في المفاوضات.

38. بينما يظهر دعم واسع واتفاق عام بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاعتراف بأن أفريقيا تستحق التمثيل الدائم في مجلس الأمن، يبدو أن هذه الفكرة تلفها التفسيرات والغموض من حيث طبيعة هذا التمثيل. فهل هو تمثيل وطني أو إقليمي؟ يميل بعض الدول الأعضاء إلى أن تمسك أفريقيا بموقفها هو الذي يؤدي إلى عرقلة التقدم في إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

39. ترى مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية ضرورة إصلاح المجلس ليعكس الواقع السياسي للعالم المعاصر وأن مطالب أفريقيا عادلة وأن القارة جزء هام من هذه العملية ولكنها سرعان ما تشير إلى الانقسامات داخل المجموعة الأفريقية. ثانيا، ترى هذه المجموعة أنه من المفيد تحديد البلدان التي تعتمد إفريقيا تخصيص مقاعد دائمة لها في حال منحها إليها وإذا كانت هذه البلدان تمثل مصالح المنطقة الأفريقية أو مصالحها الوطنية الخاصة. يرى البعض منها أن الإصرار على التمثيل الإقليمي يشكل تهديدا لمصالحها الوطنية. تتساءل مجموعة البلدان الخمسة الدائمة العضوية عما إذا كانت المقاعد الدائمة التي تطالب بها أفريقيا إقليمية أم لا ولماذا المطالبة بمقعدين بدلا من مقعد واحد؟ وبينما يقترح اثنان من هذه البلدان وهما المملكة المتحدة وفرنسا نهجا وسطا يعتمد على فترة تقييم مدتها 15 سنة يتم بعدها البت في ما إذا كان يتبعن منح حق النقض أم لا، فإن استمرار الولايات المتحدة في معارضة منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد من شأنه أن يعرقل عملية الإصلاح.

40. إذ نضع في الاعتبار أن المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة حول تشكيلة مجلس الأمن لا تنص إلا على فئتين من الأعضاء وهما: الأعضاء الدائمون والأعضاء غير

ال دائمين، فإن موقف فرنسا والمملكة المتحدة المؤيد لزيادة عدد الأعضاء الدائمين الذين ليس لهم حق النقض وفقا لما هو محدد في النهج الوسط، يمكن أن يؤدي إلى إنشاء فئة ثالثة من أعضاء المجلس هي: **الأعضاء الدائمون الذين ليس لهم حق النقض.**

41. حسب التصريحات الصادرة عنهم، من المحتمل جداً أن يعارض كل من الاتحاد الروسي والصين أي محاولة ترمي إلى فرض حل أو إلى تحديد جدول زمني مصطنع لإصلاح مجلس الأمن. وهما يفضلان أن يتاح الوقت الكافي لتحقيق هذا الإصلاح.

42. إن التصريحات التي أدلى بها مؤخراً في الخارج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد بعض المرشحين للمقاعد الدائمة في مجلس الأمن وخاصة الهند واليابان، لم تؤثر بشكل ملموس على المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية فيما يخص التغييرات الملحوظة في دينامية أو موافق الولايات المتحدة أو الأعضاء الدائمين الآخرين. ولم يترتب على هذه التصريحات إلا بعض الانتقادات من بعض المنافسين الإقليميين لهذه البلدان.

43. لم يختار رئيس الجمعية العامة سوى قمة الاتحاد الأفريقي لتعزيز وترويج رغبته في إبراز تقدم ملموس في المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن خلال فترة رئاسته. فقد شارك أيضاً في اجتماعات هامة أخرى مثل مجموعة العشرين لتحقيق نفس الهدف وهناك دلالات على أنه سيواصل هذه الحملة. ويعتبر حشد الإرادة السياسية الضرورية إجراء هاماً جداً خصوصاً وأن بعض الدول الأعضاء مثل الأعضاء الخمسة الدائمين تفضل الإبقاء على الوضع الراهن لمجلس الأمن ولا ترغب في الإصلاح أو ليست ملتزمة حقاً بهذه العملية؛ بينما تعارض بعض

البلدان الأخرى أي انضماء لأعضاء جدد إلى فئة الأعضاء الدائمين لأسباب تعود إلى التناقض الإقليمي. وعليه، فإن مواصلة اعتبار تصميم أفريقيا على حق النقض، إذا تم الإبقاء عليه، سببا في تعثر المفاوضات ليس إلا حجة يتذرع بها بعض الأعضاء لتمويه الطبيعة الحقيقية لموقفها أو إخفاء سوء نيتها اتجاه إصلاح عالمي لمجلس الأمن. إن المجتمعات التي يزمع رئيس الجمعية العامة عقدها مع القادة الأفارقة ومع منسق لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بإصلاح مجلس السلم على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، مرتبطة بهذه الادعاءات التي، إذا ما تم الإعلان عنها، يجب رفضها رفضا قاطعا باعتبارها غير عادلة وليس لها أساس من الصحة نظرا لجميع الظروف.

44. كان الحدث البارز لتبادل الآراء الأولى خلال الجولة السادسة من المفاوضات، كما سبقت الإشارة إليه، هو النداء الذي تم توجيهه إلى الميسر من بعض الدول الأعضاء لكي يختصر النص ويعدّ نصا أكثر اختصارا من 2 إلى 3 صفحات قبل يناير 2011 لتسهيل المفاوضات القائمة على هذا النص.

45. لقد أثار إطلاق الجولة السادسة من المفاوضات التي شهدت نداءات عديدة لتقليل النص، من عدة أوجه، انشغالات الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن. بالنسبة للأفريقيا، حيث تستند الانشغالات إلى المخاوف الحقيقة من المساس بالموقف الأفريقي الموحد بحجة دمج النصوص؛ وينطوي ذلك على خطر لن ينضح إلا بعد فوات الأوان لمعالجته.

رابعا - التوصيات:

46. يحظى المطلب الأفريقي بدعم كبير ومتزايد. ويتعين تعزيزه من خلال التزام بناء مع جميع أصحاب المصلحة بما يكفل الاستفادة من نقاط التقارب والحد من نقاط التباين.
47. يجب أن تحافظ المجموعة الأفريقية على اتساقها فيما يخص كافة جوانب عملية الإصلاح. وعليه، يُوصى في هذه المرحلة بأن تتمسك أفريقيا بموقفها المتمثل في ضرورة التوصل في البداية إلى اتفاق حول المبادئ قبل الشروع في أي عملية ترشيد أو توحيد للنصوص.
48. يجب أن يواصل الموقف الأفريقي الموحد رفض أي نهج وسط أو انتقالي في المفاوضات نظراً لأن الشروط الرئيسية لهذه المقاربات تتنافى مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.
49. حسبما تقرر في قمة كمبالا، أوغندا في يوليو 2011، يتعين على رؤساء الدول والحكومات مواصلة تكثيف جهودهم لحشد الإرادة والدعم السياسيين لرؤساء الدول والحكومات الآخرين لفائدة الموقف الأفريقي الموحد.

نيويورك، في 12 يناير 2011

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2011-01-31

Report of the Chairperson of the Committee of ten on the UN Reforms

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9101>

Downloaded from African Union Common Repository